لكل معنى المفرد معنى كانه تعريف فلابد ان يكون جميع افراده كذلك وذلك بانا لا نسلم ذلك لانه سالبة وهي
لا تقتضي وجود الموضوع فهي صادقة على ما لا يكون له معنى اصلا اجيب عنه بانه يلزم منه ان لا يكون التعريف
قوله مانعا لصدقه على معنى المركب كمعنى زيد قائم لعدم كون المعنى له كما لا يخفى وفيه انه توهم الى آخره اي يتوهم
منه ان يكون المفرد صفة المعنى ان يكون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع بمقتضى القاعدة وهي انه اذا نسب
الفعل او شبهه الى شيء وهو متصف بصفة لا بد ان يكون الشيء متصفا بها قبل القسمة المذكورة كما اذا قيل
ضربت زيدا قائما فلا بد ان يكون اتصاف زيد بالقيام قبل اسناد الضرب اليه ففيما نحن فيه لا بد ان يكون المعنى
متصفا بالافراد قبل اسناد الوضع اليه مع ان الامر ليس كذلك كما قال الشارح قيل فعلى هذا ينبغي ان يقال
يدل او يقتضي موضع قوله توهم لان ما ذكر يكون مقتضى القاعدة واجيب بانه فهم مقتضى ان يقال كذلك
ان لم يكن خلاف القاعدة ظاهرا مع ان خلافها ظاهر ههنا لان من الامور البينة ان المعنى يتصف بالافراد
بعد الوضع لكن بمقتضى القاعدة المذكورة يتوهم ذلك فقوله يوهم اشارة الى ظهور المجاز او هو قرينة
اتصاف بالافراد حيث يدل بعد الوضع مفردا لجعل الواضع مشرفا عليه كحكم نحكم بان المعنى يتصف بالافراد
قبل الوضع مجازا بالمشارفة والمجاز على نوعين احدهما باعتبار كان وثانيهما باعتبار ما يؤول واليهما
يتوهم الثاني لا يقال تقدير ارتكاب المجاز في تعريف الكلية اليها لفظ وضع لمعنى هو يصير مفردا بالا
المعنى هو متصف بالافراد فاعتبار المجاز في التعريف غير جائز لانا نقول عدم جوازه انما يكون بلا قرينة
صارفة وفساد المعنى على تقدير كون المعنى متصفا بالافراد قبل وضع القرينة صارفة على ذلك ثم ان قوله
وفيه انه الخ يشعر بان الاولى هو الاحتمال الثاني وهو كونه صفة اللفظ لا اعتبار التجوز في احتمال
الاول لا يقال لا جائز ان الاحتمال الثاني بما ذكرنا من الحمل النقل الشيخ الرضي من النحاة من ان
الافراد والتركيب صفة عندهم وعند المنطقيين صفة اللفظ فالاولى هو الاحتمال الاول لانا نقول
يحتمل ان يكون مبني كلامه ههنا قدس سره على ما اشتهر من النحاة من الافراد والتركيب صفة اللفظ
قوله حقيقة وصفة المعنى بالعرض كما في تركيبه مثل من قتل قتيلا فله سلبه اي سلاحه فيقال من هو في قرب
قوله الى القتل قتيل لانه صار مشرفا الى القتل فلهذا يقال المجاز بالمشارفة ومعناه ما يؤول جزاء
الخ وان لم تقل ما لا يدل جزء لفظه الخ لان الظاهر ان يكون الضمير في لفظه راجع الى لفظ ما التي هي
قوله عبارة عن اللفظ فيلزم ان يكون للفظ لفظ وهو الظاهر قلت لا استحالة فيه فان لفظ هو راجع الى لفظ
زيد مثلا قلنا المراد انه يلزم ان يكون لكل لفظ المفرد لفظ لان التعريف يقتضي ذلك كما عرفت في المعنى المفرد
قوله وان قلت لا نسلم لزوم ذلك لانه سالبة فيصدق على ما لا يكون له لفظ في ايراد احد الوصفين وهو وضع
قوله وفي قوله والآخر مفردا كان لطافة بانه يحتمل ان يكون بمعنى ليس يحتمله وبمعنى لفظ مفرد حيث قال الشيخ
اي المصنف به اي بوصف الاول قبل صفة الماضي لا يدل الا على تقدم الزمان فان الظاهر ان يكون ما
ضويته بالقياس اي المفرد مع ان الوصف الاول مقدم على الثاني بالمرتبة لان الوضع علة الافراد لانه يصير

مفردا

مفردا بعد الوضع والعلة متقدمة على المعلول بالذات وان كانا معا بالزمان واجيب بان هذا مجاز فاستعير صفة الـ
صفة السبقية الزمانية لسبق الرتبي من قبيل ذكر المشبه به وارادة المشبه فالمشبه به هو التقديم بالذات فقد ذكر
ههنا شيء هو دال على المشبه به وهو صفة الماضي كما في رايت الاسد في الحمام فان الاسد دال عليه ثم ان مولانا عصمة
الدين هو جواب الشارح ولم يستحسنه واجاب بانه انما اورد احد الوصفين جملة فعلية لان له معمولا وهو قوله بمعنى
فالاصل في العمل هو الفعل فجعل صفة فعلا فيكون جملة اقول هذا اول كلامه لا يمكن ايراده على وجه لا يكون له معمولا
بان يقال الكلمة لفظ موضوع لمعنى المفرد اي موضوع للمعنى مفرد فيكون المعنى مضافا اليه فالعامل فيه هو الحرف الجار المقدر
عند المحقق فلا يكون المضاف عاملا فيه عنده كما هو المفهوم من تعريفه قال مجد المحشي مولانا عبد الغفور والنكتة على
تقدم وصف الجملة على وصف المفرد ايضا ما ذكره الشارح من تقدم الوضع على الافراد حيث الشيء الخ
قال مولانا عصمة ان قائل هذا النكتة بالتقدم فانه عليم القدرة فالنكتة الحسنة ان يقال انما قدم وصف
الجملة عليه بانه لا يجوز تقديم المفرد عليه لانه يتوهم ان يكون الافراد متقدما على الوضع مع انه قد سبق
ان الامر بالعكس اقول ما ذكره مجد المحشي لا يكون حاصلا الا في هذا المقام لا يخفى قيل ان التنبيه على تقدم
الوضع على الافراد لا يقتضي اتيان احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا المحصول هذا التنبيه باتيان كل من
الوصفين جملة فعلية بان اورد الوضع بصيغة المضارع المجهول اي لفظ وضع لمعنى مفرد لحصوله
بايراد كل من الوصفين بصيغة الافراد اي لفظ موضوع الزمان الماضي واجيب بان التنبيه المذكور
يستدعي ايراد الوصف صفة التي يقتضي تقدمه على الافراد وهذا لا يتحقق الا في ضمن صفة خاصة فاختار
المصنف هذه الخاص لا يستلزم ما هو الواجب لا يقال المفرد يتهم لان الزمان غير مقصود من الواضع الفعل
في التعريفات فكيف يصح القول بين صفة الماضي يدل لتقدمه الوضع على الافراد بالزمان لانا نقول المراد
صفة الماضي يدل على ذلك وان لم يكن الزمان مرادا منه ثم ان المراد من الافراد اللفظ علامة دلالة جزء
من اجزائه المرتبة في السمع على جزء معناه بحسب الوضع المعتبر في معناه المقصود فلا يخرج الدال بجوهره
على الحدث وبصيغته على الزمان ولا يخرج عبد الله علما فانه وان دل جزء لفظه على جزء معناه لكن لا اعتبار الوضع
قوله العلمي المعتبر في معناه المقصود وان لم يساعده رسم الخط لا يقال اذا لم يساعده رسم الخط فلا معنى
لايراده لانا نقول معناه انه وان لم يساعد رسم الخط المشهورة هو رسم الخط المتأخرين فان المشهور
قوله هو كتابة الالف بعده بخلاف رسم الخط المتقدمين فانه يساعده والمصنف من المتأخرين فعلى هذا
انه حال من المستكن في وضع فيكون حالا عن الفاعل الحكمي ويحتمل ان يكون حالا عن الضمير المستكن
اليه ويحتمل ان يكون نصبه بتقدير اعني اي اعني مفردا قيل لا يجوز ان يكون حالا من المستكن في وضع
لان الحال يجب ان يكون في جانب صاحبها فانه اذا جعلت قائما في ضربت زيدا قائما حالا عن الفاعل فيقال
ضربت قائما زيدا اجيب بانا لا نسلم كونه وجوب الحال في جنب صاحبه عند الجمع فانه جوز بعضهم عدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)